

الاندماج والاستحواذ المصرفي: دراسة في بعض الجوانب المحاسبية للتجربة المصرية

د/ علي محمد حسن هويدي* د/ متولي احمد السيد قايد**

* د/ علي هويدي حاصل علي درجة الدكتوراة في المحاسبة من جامعة ايبست أنجليا بانجلترا عام ١٩٨٨ ويعمل حاليا بقسم المحاسبة بجامعة الكويت وله العديد من الاهتمامات البحثية خاصة في مجال التقارير المالية، تقييم الأداء في البنوك الإسلامية والتقليدية والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال.

Email: Hewaidy@ cba.edu.kw

** د/ متولي قايد حاصل علي درجة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة Hull بانجلترا عام ١٩٩٠ ويعمل حاليا بقسم المحاسبة بجامعة الكويت وله العديد من الاهتمامات البحثية وبصفة خاصة في مجال التقارير المالية وتحليل القوائم المالية، دراسات أسواق رأس المال و المحاسبة في قطاع البترول.

Email: Kayed@ cba.edu.kw

ملخص

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة أهمها الاتجاه نحو انفتاح الأسواق وتحرير التجارة في السلع والخدمات، والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وصاحب ذلك عمليات الاندماج بين منشآت الأعمال كان أبرزها الاندماج بين البنوك. ويتناول البحث الحالي طبيعة الاندماج المصرفي مع عرض وتحليل للتجربة المصرية. وقد تضمن البحث قسمان: تناول القسم الأول الاندماج المصرفي من حيث مفهومه وأشكاله وأهم دوافعه، مع عرض لبعض نماذجه التطبيقية. وتناول القسم الثاني التجربة المصرية، حيث تم تقديم عرض مختصر لتطور الاندماج المصرفي في مصر، ومناقشة حالتين من حالات الاندماج بين البنوك التجارية (دمج البنوك الوطنية للتنمية بالمحافظات في البنك الوطني بالقاهرة، دمج بنك الاعتماد والتجارة - مصر - في بنك مصر) وما صاحبهما من مشاكل محاسبية تتعلق بمعالجة العجز والقروض التدعيمية المقدمة من البنك المركزي للبنوك الدامجة. وقد خلص البحث الى عدد من النتائج وقدم بعض التوصيات التي يمكن تطبيقها في حالات الاندماج المماثلة المتوقع حدوثها في المستقبل.

Abstract

During the last decades, the world economy witnesses significant changes. The most important of those changes are the open market and the freedom of commodities and services movement through out the world. This is accomplish by business combination and merger specially those taken place among banks and other financial institutions.

The present research highlights the nature of bank merger and acquisition, and analyses the Egyptian experience in the respect. The research consists of two major sections: the first section gives a brief description of bank merger and acquisition, its concept, forms and types, motivations, and the most important merger transactions taken place in the banking sector.

The second section presents the Egyptian experience in bank merger. Two cases are analyzed and discussed: merge of National Development Banks in one bank located in Cairo, and merge of the Credit and Trade Bank (Egypt) in Misr Bank (a public sector bank). The accounting problems associated with these two cases are presented and analyzed.

The research concluded with the results and recommendations that would be applicable in similar future merger transactions that might take place in the future.

مقدمة

مع تسارع وتيرة العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية، أصبحت ظاهرة الاندماج بين البنوك مثيرة للانتباه الى الحد الذي يصفها المحللون الماليين بأنها ظاهرة العصر، وأصبح الاندماج بين البنوك مطلباً ملحا من جانب المنظمين والمتعاملين في أسواق المال لمواجهة المنافسة الشديدة في السوق المصرفي، وتحقيق اقتصاديات الحجم Economic of Scale، والوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال Capital Adequacy والتي تهدف الى دعم رأس مال البنك بمفهوم أكثر شمولاً ليغطي الى جانب المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول، مزيداً من المخاطر التي تواجه البنوك (بنك مصر - مركز البحوث، ١٩٩٩؛ إبراهيم شحاتة، ٢٠٠٠؛ Bain & Company، ٢٠١٣)

ولم تكن مصر بمعزل عما يجري في السوق المصرفية العالمية، فمع بداية التسعينيات وحتى الآن فرضت قضية الاندماج بين البنوك نفسها على الساحة المصرفية. وتؤكد توصيات العديد من الدراسات التي تناولت الاندماج المصرفي في مصر هذا التوجه حيث تعتبر الاندماج ضرورة حتمية للبنوك المصرية من أجل زيادة قدرتها التنافسية والتمتع بوفورات الحجم الكبير، والقدرة على التعامل مع المتغيرات العالمية الجديدة في عصر العولمة والكيانات المصرفية العملاقة (أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، إدارة البحوث، ١٩٩٩؛ نبيل حشاد، ٢٠٠٣؛ Badreldin and Kalhoerc، ٢٠٠٩)

وقد شهد القطاع المصرفي المصري عدد من حالات الاندماج صاحبها العديد من الجوانب والمعالجات المحاسبية، سواء فيما يتعلق بتقييم أصول وخصوم البنوك المندمجة، أو معالجة العجز الذي أظهرته المراكز المالية لتلك البنوك. ويهدف هذا البحث الى عرض وتحليل عملية الاندماج المصرفي من حيث مفهومه وأشكاله وأهم دوافعه وبعض نماذجه التطبيقية في أسواق المال العالمية، ثم تحليل ومناقشة لأهم الجوانب المحاسبية التي صاحبت تجربة الاندماج المصرفي في مصر.

القسم الأول: الاندماج المصرفي

مفهومه، أشكاله، أهم دوافعه، وبعض نماذجه التطبيقية

يعبر الاندماج المصرفي عن الاتحاد بين بنكين أو أكثر تحت إدارة واحدة. وقد يؤدي الدمج الى زوال كل البنوك المشاركة في هذه العملية وظهور بنك جديد له صفته القانونية المستقلة، ويطلق على هذه الحالة الاتحاد *Consolidation*، كما قد تؤدي عملية الاندماج الى زوال أحد البنوك من الناحية القانونية وضمه الى البنك الدامج الذي يمتلك كافة حقوق البنك المدموج ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير، ويطلق على هذه الحالة الدمج *Merger*. وأخيرا قد يحدث الاندماج بين البنوك نتيجة قيام أحد البنوك بشراء كل أو معظم أسهم بنك آخر، ويطلق على هذه الحالة الاستحواذ أو السيطرة *Acquisition*.

هذا ويتم تبويب أشكال وأنواع الاندماج المصرفي وفقا لمعيارين: معيار طبيعة نشاط الوحدات المندمجة، ومعيار طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج (بنك مصر، مركز البحوث، ١٩٩٩، البنك الأهلي المصري-النشرة الاقتصادية، ٢٠٠٠؛ حافظ الغندور، ٢٠٠٠؛ Ashfaq et al، ٢٠١٤). فمن حيث معيار طبيعة نشاط الوحدات المندمجة يتم تقسيم الاندماج المصرفي الى ثلاثة أنواع:

١. الاندماج الأفقي *Horizontal Merger* وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها مثل البنوك التجارية.
 ٢. الاندماج الرأسي *Vertical Merger* وهو الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، بحيث تصبح البنوك الصغيرة وأفرعها امتدادا للبنك الكبير.
 ٣. الاندماج المختلط *Conglomerate Merger* وهو الذي يحدث بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة فيما بينها وبما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنكين المندمجين.
- من ناحية أخرى يتم تقسيم الاندماج المصرفي طبقا لمعيار العلاقة بين أطراف عملية الاندماج الى ثلاثة أنواع هي:
١. الاندماج الإرادي (*Friendly Merger* الطوعي) وهو الدمج الذي يتم بإرادة طرفي عملية الاندماج.

٢. الاندماج القسري (اللاإرادي) وهو الذي يتم بين بنكين أحدهما متعثر والآخر ناجح بتدخل السلطات النقدية للدولة بغرض تجنب إفلاس البنك المتعثر والمحافظة على أموال مودعيه.
٣. الاندماج العدائي (Takeover) Hostile Merger وهو الناتج عن محاولات أحد البنوك الاستيلاء على أسهم بنك آخر (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه. وعادة ما يتم ذلك من خلال عرض سعر مغري للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم من البورصة مباشرة.
- وعلى الرغم من تنوع مبررات عمليات الدمج بشتى أنواعها وأشكالها، إلا أنه توجد العديد من المبررات والدوافع العامة التي قد يتبناها أحد طرفي عملية الاندماج أو كلاهما. ومن أهم الدوافع والمبررات العامة التي تناولتها العديد من الكتابات والدراسات الخاصة بموضوع الاندماج المصرفي ما يلي (انظر على سبيل المثال: حافظ الغندور، ٢٠٠٠؛ عبدالنبي، ٢٠١٥؛ Rose, P. S., ١٩٩٩؛ Berger, A. N. et al)
١. تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم (وفورات الحجم): وهي إما أن تكون داخلية أو خارجية. وتتمثل الوفورات الداخلية في القدرة على تحسين الكوادر المصرفية والإدارية، وزيادة القدرة على الاستثمار في مجال التكنولوجيا المصرفية الحديثة، هذا فضلا عن إمكانية تطوير النظم الإدارية ولوائح العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق مع الاعتبارات الاقتصادية للتشغيل. أما الوفورات الخارجية، فتتمثل في إمكانية الحصول على شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين سواء بالنسبة لحدود التسليف أو بالنسبة للعمليات. كل ذلك يؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات وخفض التكاليف، ومن ثم زيادة الأرباح الصافية.
٢. ضيق الأسواق وضرورات النمو والتوسع، إذ يعتبر التوجه نحو زيادة عدد الفروع وانتشارها (من خلال عمليات الدمج) من أفضل وسائل النمو والتوسع خاصة في حالة تقييد عمليات إنشاء بنوك جديدة من قبل السلطات النقدية.
٣. التأقلم مع الأوضاع التنافسية التي تفرضها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات: إذ أضافت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية بعدا جديدا لضرورة الاندماج، لما تفرضه من فتح أسواق الخدمات المالية في الدول الموقعة عليها، بحيث أصبح البقاء في الأسواق ومواجهة المنافسة يمثل تحديا يجب أن تواجهه البنوك بمختلف الأساليب والتي من أهمها أسلوب الاندماج.

٤. حماية الجهاز المصرفي وسلامته: إذ يعتبر تأمين سلامة الجهاز المصرفي وتفادي حدوث هزات تؤثر سلبيا على الثقة فيه أحد المبررات القوية لاتخاذ السلطات النقدية قرارات دمج بعض البنوك المعرضة للإفلاس أو التصفية.

٥. الوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال — وذلك بالنسبة للبنوك التي لا تتوافر لديها القدرة على تحقيق النسبة المطلوبة، ومن ثم اكتساب ثقة البنوك العالمية والمؤسسات والمستثمرين الدوليين.

هذا وقد أكدت نتائج العديد من الدراسات التجريبية التي تمت على بعض حالات الاندماج المصرفي في السنوات التالية للاندماج تحقق العديد من المنافع المستهدفة. ففي مجال خفض التكلفة توضح تجربة اندماج بنك نورث كارولينا مع بنك سوفرين أن هذا الاندماج ترتب عليه تخفيض النفقات بما يتراوح بين ١٠% — ١٥% من النفقات الثابتة بعد الاندماج (عبد المطلب عبد الحميد، ١٩٩٩). وفي دراسة تناولت نتائج تسع حالات اندماج مصرفي، أظهرت أن هدف تخفيض التكاليف قد تحقق طبقا للتوقعات أو بأكثر منها، وبلغت الوفورات حدا وصل ما بين ٣٠% — ٤٠% من مجموع تكاليف البنك الذي تم دمجها أو شراؤه (Rhoades, S. A., 1998). نفس النتيجة خلص إليها دراسة Farrag and Lang (٢٠١٥) عن البنوك المصرية خلال فترة الإصلاح ٢٠٠٠ — ٢٠٠٦.

وفي مجال تحسين الربحية توضح الدراسة الخاصة باندماج بنك دويتش بنك الالمانى وبانكرز ترست الأمريكي زيادة العائد على الأسهم من ١٠% الى ١٥% (نقلا عن عبد المطلب عبد الحميد، ١٩٩٩). وفي دراسة أخرى تناولت أثر اندماج البنوك الكبيرة Mega Banks على كفاءة الربحية انتهت الى أن الاندماجات الكبيرة للبنوك الأمريكية قد زادت في المتوسط من كفاءة الربحية (نقلا عن إبراهيم شحاته، ٢٠٠٠). نفس النتيجة تقريبا خلص إليها العديد من الدراسات الأخرى (للتفصيل راجع، 1997, Akharein, J.A, et al).

على الجانب الآخر، هناك العديد من الدراسات التجريبية الأخرى التي خلصت الى نتائج مختلفة لأثر الاندماج والاستحواذ على أداء البنوك المندمجة، ولم تدعم الاعتقاد السائد بأن عمليات الاندماج والاستحواذ تساعد في تحسن الربحية وتحقيق المنافع المستهدفة. من بين هذه الدراسات دراسة Huian (٢٠١٢) التي خلصت الى ان عمليات الاندماج في البنوك الرومانية لم تظهر أي تحسن في ربحية البنوك سواء من منظور العائد على الأصول او العائد على حقوق الملكية. نفس

النتيجة خلصت اليها دراسة Correa (٢٠٠٨) حيث لم تظهر عملية الاندماج أي تحسن في الربحية. ولم تظهر دراسة Vennet (٢٠٠٢) أي تأكيد على وجود تحسن في كفاءة التكلفة والعائد على الأصول لعدد من البنوك الأوروبية خلال السنة التالية لعملية الاستحواذ. كذلك الحال بالنسبة للدراسة التي تمت على عدد من البنوك الأمريكية، حيث خلصت دراسة Delong and Deyoung (٢٠٠٧) الى عدم وجود ادلة لأثار إيجابية واضحة لعمليات الاندماج والاستحواذ على أداء البنوك التي خضعت للدراسة. نفس النتيجة تقريبا خلصت اليها دراسة Badreldin and Kalhoefer (٢٠٠٩) والتي تمت على عينه من حالات الاندماج المصرفي في السوق المصري وخلصت الى عدم وجود تحسن في أداء تلك البنوك نتيجة عمليات الاستحواذ، وذلك باستثناء اثر إيجابي قليل على وضعية مخاطر الائتمان لتلك البنوك.

ليس هذا فقط، بل ان عدد من الدراسات خلصت الى وجود أثر سلبي على أداء البنوك نتيجة عملية الاندماج. من بين هذه الدراسات دراسة Beccalli and Frantz (٢٠٠٨) التي أظهرت ان عمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت في عدد من البنوك الأوروبية أظهرت تدهور في العائد على حقوق الملكية في السنوات التالية لعمليات الاندماج مقارنة بها في الفترات السابقة للاندماج. نفس النتيجة خلصت اليها دراسة Ashfaq et al (٢٠١٤) التي تمت على البنوك الباكستانية. كما أظهرت دراسة Knapp et al (٢٠٠٥) التي تمت على ٨٠ حالة اندماج مصرفي في الولايات المتحدة ان ربحية تلك البنوك اقل منها مقارنة بمتوسط الربحية للصناعة المصرفية.

الا انه وعلى الرغم من النتائج التي خلصت اليها تلك الدراسات، فان الاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ المصرفي يظل قائما ويمثل رغبة وتوجه لدى العديد من البنوك والمؤسسات المصرفية وان معظم التجارب تشير الى جدواه للأطراف الداخلة في عملية الاندماج. وقد شهدت سنوات الأخيرة من القرن العشرين دمج واسعة النطاق كان أهمها ما تم بين نحو ٦٨ مؤسسة مالية ومصرفية لتسفر عن ٣١ مؤسسة مالية ومصرفية احتلت مراكز متقدمة بين قائمة أول ألف مصرف على مستوى العالم. وفيما يلي عرض لبعض هذه الصفقات التي تعكس أهداف الاندماج المصرفي ومبرراته وتنوع أساليبه.

١. دمج Bank America و Nations Bank في أبريل ١٩٩٨ في صفقة بلغت قيمتها ٦٧ مليار دولار. ويشير هذا الدمج الذي يتم بين عملاقي الصناعة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية الى توحيد الأقوياء في سوق العمليات المصرفية بالتجزئة، حيث أن دمج Bank America الذي يعد خامس أكبر بنك في الولايات المتحدة بمعيار حجم الأصول مع

تميزه بقوة انتشاره في الساحل الغربي، مع Nations Bank الذي يعد ثالث أكبر بنك مع تميزه بمركزه القوي في السوق في جنوب شرق الولايات المتحدة، يخلق أكبر بنك يقوم بنشاط الأعمال المصرفية بالتجزئة.

٢. دمج Banc One و First Chicago بأمريكا في أبريل ١٩٩٨ في صفقة بلغت قيمتها ٣٠ مليار دولار. وبموجب هذا الدمج يصبح Banc One الجديد (الناتج عن الدمج) ثاني أكبر مصدر لبطاقات الائتمان في الولايات المتحدة، والبنك المهيمن على منطقة وسط غرب الولايات المتحدة. كما سيؤدي هذا الدمج الى خلق أكبر جهة مقرضة للمشروعات الصغيرة بعدد ٤٢٥ ألف عميل، والاستحواذ على ٥٦ مليون عميل لبطاقات الائتمان. كذلك سيكون لدى البنك الجديد أصولا مقدارها ٢٦٢ مليار دولار، ورأس مال يبلغ ٢٠ مليار دولار تقريبا، ويحتل المرتبة العاشرة ضمن قائمة أول ألف بنك على مستوى العالم. وقد استهدفت عملية الدمج:

- خفض التكاليف السنوية بمقدار ٩٣٠ مليون دولار وذلك نتيجة لتوحيد الوظائف الإدارية.
- إيجاد بنك على المستوى القومي قادر على المنافسة، وزيادة حصته في السوق.
- زيادة الأرباح، حيث من المتوقع أن ترتفع الإيرادات بمقدار ٢٧٥ مليون دولار في العام التالي للدمج.

٣. دمج كل من Industrial Bank of Japan و Dai-Ichi Kangyo و Fuji Bank باليابان في أغسطس ١٩٩٩، حيث أعلنت البنوك الثلاثة عن تكوين شركة قابضة مشتركة يصل حجم أصولها الى نحو ٣, ١ ترليون دولار أمريكي، وتتصدر بذلك أكبر البنوك في العالم. ومن المتوقع أن تستحوذ هذه الشركة على نحو ١٤% من عمليات الإقراض المصرفي للشركات اليابانية المسجلة في البورصة، وأن تعزز مركزها التنافسي داخليا وخارجيا.

٤. دمج Swiss Bank Corporation و Union Bank of Switzerland في ديسمبر ١٩٩٧، وهما من أكبر المصارف السويسرية في صفقة تخلق ثاني أكبر بنك في العالم باسم United Bank of Switzerland وبأصول تزيد عن ٦٠٠ دولار أمريكي، وفي نفس الوقت يعد أكبر بنك استثمار أوروبي بمعيار هامش الربح وبعمالة تتراوح بين ١٨ ، ٢٠

ألف، لذا يعتبر اندماج SBC مع UBS من الأحداث المالية الهامة في السوق المصرفية العالمية.

فضلا عن نماذج الاندماج السابقة شهدت السوق المصرفية العالمية العديد من الاندماجات بين الأنشطة المصرفية من ناحية والأنشطة غير المصرفية من ناحية أخرى خاصة النشاط التأميني فيما عرف بصيرفة التأمين Bancassurance، والتي من أهمها دمج Citi Corp و Travellers Group في أبريل ١٩٩٨، وتملك National Westminster Bank لحصة مؤثرة (٧٥% من الأسهم) من مجموعة (L G) Legal General للتأمين على الحياة في شهر سبتمبر ١٩٩٩ بانجلترا مقابل ٧, ١٠ مليار جنيه استرليني لتكوين مؤسسة مالية بريطانية عملاقة تجمع بين النشاط المالي والنشاط التأميني. ويتناول القسم التالي عرض وتحليل لبعض المشاكل المحاسبية التي صاحبت التجربة المصرية في الاندماج المصرفي.

التجربة المصرية في الاندماج والاستحواذ المصرفي -

بعض الجوانب المحاسبية

بدأت عمليات الاندماج المصرفي في مصر في حقبة الستينيات بعد قيام الحكومة بتأميم جميع البنوك بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١، تبعها سلسلة من الاندماجات انتهت في يوليو ١٩٧٢ كان من نتائجها انخفاض عدد البنوك التجارية من إحدى عشر بنكا الى أربعة بنوك علاوة على حدوث حركة اندماجات في البنوك العقاري. وقد استهدفت هذه العمليات في ذلك الوقت ما يلي (البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، ٢٠٠٠):

١. الاستفادة من الخبرات المصرفية والمهارات الفنية التي تتميز بها البنوك الكبرى التي تمت عملية الدمج فيها.
٢. وجود عدد كبير من البنوك الصغيرة التي تعاني من انخفاض في الكفاءة، فضلا عن تركزها في المدن الرئيسية التي تقدم خدماتها في نفس الوقت شبكة من فروع البنوك التجارية الكبيرة.
٣. تخفيض الأعباء الإدارية نتيجة للاستغناء عن مجالس الإدارات بتلك البنوك.

وعلى الرغم من أن فترة السبعينيات والثمانينيات لم تشهد حالات اندماج فعلية بين البنوك المصرية، إلا أنه كان هناك تشجيع من الدولة لتبني هذا الاتجاه خاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة بهدف خلق بنوك قوية تكون قادرة على المنافسة، وقد تضمنت مواد القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن البنوك والائتمان (وتعديلاته المختلفة) السماح بقيام عمليات الاندماج بين البنوك المصرية سواء كان ذلك قسريا أو بصورة اختيارية.

مع بداية التسعينيات وحتى الآن فرضت قضية الاندماج بين البنوك المصرية نفسها بقوة على الساحة المصرفية وذلك في إطار تزايد حالات الاندماج العالمية، والمنافسة الشديدة المتوقعة مع المؤسسات المالية الأجنبية في ظل اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات المالية والوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال. وقد شهد القطاع المصرفي خلال فترة التسعينيات أربعة حالات اندماج هي:

- دمج بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات مع البنك الوطني بالقاهرة.
- دمج بنك الاعتماد والتجارة (مصر) في بنك مصر.
- استحواذ البنك الأهلي المصري على البنك العربي الأمريكي.
- دمج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي.

ويتناول هذا القسم عرض وتحليل لطبيعة الاندماج وأهم الأسس المتبعة في تقييم أصول وخصوم البنوك المندمجة والمعالجة المحاسبية لبعض الجوانب التي صاحبت عملية الدمج أهمها العجز التي أظهرته المراكز المالية للبنوك المندمجة وكذلك معالجة القروض التدعيمية المقدمة من البنك المركزي للبنوك الدامجة. وسوف تقتصر عملية العرض والتحليل على عملية دمج بنوك التنمية الوطنية مع البنك الوطني بالقاهرة وعملية دمج بنك الاعتماد والتجارة (مصر) في بنك مصر، وذلك لعدم إمكانية الحصول على معلومات تتعلق بكل من عملية استحواذ البنك الأهلي المصري على البنك العربي الأمريكي وعملية دمج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي.

دمج البنوك الوطنية للتنمية بالمحافظات مع البنك الوطني بالقاهرة

تعد عملية دمج البنوك الوطنية للتنمية في المحافظات في البنك الوطني للتنمية بالقاهرة من عمليات الدمج الإرادي. وقد تمت عملية الدمج على مرحلتين: شملت الأولى ١٣ بنك وذلك

اعتباراً من نهاية ديسمبر ١٩٩٢، والثانية اعتباراً من ديسمبر ١٩٩٣ وشملت بنكين آخرين. وقد تركزت أسباب الدمج في الآتي:

١. ضآلة رؤوس أموال هذه البنوك الى الحد الذي يتعذر معه استمرارها بالكفاءة الواجبة، وعدم القدرة على الالتزام بالمعايير المصرفية المقررة ومنها معيار كفاية رأس المال.
 ٢. نقص الكفاءات المصرفية ببعض هذه البنوك وقصور نظم الضبط الداخلي وضعف السياسات والإجراءات، كما يعاني بعضها من خلل في هيكلها التمويلية.
 ٣. ارتفاع المصروفات الإدارية دون مبرر نتيجة لوجود مجالس إدارة بتلك البنوك وما ينجم عن ذلك من نفقات يمكن اختصارها لو عملت كفروع للبنك الوطني للتنمية.
 ٤. المساعدة في تلبية وحماية حقوق العاملين والمساهمين وتحقيق مزيد من الاستقرار للمودعين، حيث تؤدي عملية الدمج الى زيادة رأس مال البنك الوطني للتنمية، كما وأن هذه الفروع سيسمح لها بالقيام بعمليات كانت محظورة عليها من قبل مثل التعامل في النقد الأجنبي والعمليات الخارجية والتعامل مع المصارف العالمية.
- هذا وقد تم إجراء عدة لقاءات مع المسؤولين بالبنك الوطني للتنمية، فضلاً على الحصول على التقرير الخاص بتقييم أصول وخصوم ثلاثة من البنوك المندمجة. وفيما يلي عرض للأسس التي استندت إليها اللجان في تقييمها لعناصر المركز المالي لهذه البنوك، وأهم نتائج عملية التقييم، والمعالجة المحاسبية للعجز المصاحب لعملية الدمج، والإفصاح عن نتائج عملية الدمج.

تقييم أصول وخصوم البنوك المندمجة:

تشير الدراسة التحليلية لتقارير التقييم الثلاثة التي امكن الحصول عليها الى ما يلي:

أولاً: تقييم محفظة القروض وتحديد مخصص الديون:

تم تحليل محفظة القروض وتحديد مخصص الديون المشكوك فيها في ضوء تعليمات البنك المركزي ووفقاً للنسب المتعارف عليها والواردة في هذه التعليمات وهي: ١% للديون الجيدة (مخاطر عامة)، ٢٠% للديون دون المستوى، ٥٠% للديون المشكوك في تحصيلها، ١٠٠% للديون الرديئة. على أنه بالنسبة لأحد البنوك الثلاثة تم إجراء بعض التعديلات على هذه النسب وكانت على النحو التالي:

- بالنسبة للديون المشكوك فيها فقد أخذت اللجنة نسبة ٣٠% بدلا من ٥٠% باعتبار أن تلك الديون ليست رديئة وما زالت هناك احتمالات للتحويل الجزئي.
- بالنسبة لمخصص المخاطر العامة والذي يفترض تكوينه بنسبة ١% من الديون الجيدة إلا أن اللجنة تحوطا منها في هذا الخصوص فقد رفعت النسبة لتكون ٢% بدلا من ١%.

ثانيا: تقييم محفظة الاستثمارات المالية وتحديد المخصص

روعي عند تقييم الاستثمارات وتحديد المخصصات الخاصة بها الأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها والواردة بتعليمات البنك المركزي الخاصة بأسس إعداد القوائم المالية وتقييم الأصول، فقد تم تكوين مخصص هبوط أسعار الاستثمارات المالية وفقا لأسعار البورصة في تاريخ الدمج لما هو مسجل من شركات، وعلى أساس القيمة الدفترية للسهم وفقا لميزانيات الشركات الأخرى الغير مسجلة بالبورصة.

ثالثا: بالنسبة لباقي عناصر الأصول وجميع عناصر الخصوم، أشارت التقارير الى أنه قد تم دمجها على أساس القيمة الدفترية لها وذلك وفقا لما تضمنه تقرير مراقبي الحسابات والجهاز المركزي للمحاسبات عن المركز المالي للبنوك المندمجة في تاريخ الاندماج.

والملاحظ أنه لم تتم عملية تقييم للبنوك المندمجة من منظور القيمة الكلية للبنك وقدرته على تحقيق عوائد مستقبلية، حيث اقتصر الأمر (كما يبدو من التقارير الثلاثة) على فحص ومراجعة المركز المالي للبنك المعني وتقرير مراقب الحسابات عنه والمعروض على الجمعية العمومية غير العادية، مع إجراء التعديلات اللازمة بناء على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات. على سبيل المثال تضمن تقرير الجهاز التعديلات التالية على المركز المالي لأحد البنوك المندمجة والسابق عرضه على الجمعية العمومية غير العادية:

١. تعديل قيمة الأصول الثابتة من ٥٢٤ ألف جنيه الى ٣١١٥ ألف جنيه، حيث لم تتضمن الأصول الثابتة مبلغ ٢٦٣٤ ألف جنيه ثمن شراء مقر البنك وتجهيزاته والمسلم إليه في ١/١١/١٩٩٢، كما لم يقم البنك بحساب إهلاك عن القيمة المشار إليها عن الفترة من ١/١١/١٩٩٢ حتى ٣١/١٢/١٩٩٢، والتي تبلغ ٤٣ ألف جنيه.

- تخفيض رصيد حساب الخسائر المجمعة من ١٤٠٢٨ ألف جنيه الى ١٣٩٥٧ ألف جنيه، حيث تبين شمول الخسائر المجمعة على مبلغ ٧٣ ألف جنيه.

يتضح مما سبق أن التعديلات التي أوردتها الجهاز المركزي للمحاسبات واعتمدها لجان التقييم لم تكن نتيجة إعادة تقييم لبعض عناصر المركز المالي بمناسبة عملية الدمج، بل كانت تصحيحاً لبعض الأخطاء في العمل المحاسبي، بحيث يمكن القول بصفة عامة أن عملية دمج البنوك الوطنية تمت على أساس القيم الدفترية لعناصر المركز المالي في تاريخ الاندماج بعد إجراء التعديل اللازم لتصحيح ما يكون قد وقع من أخطاء محاسبية تظهرها عمليات الفحص والمراجعة التي تولتها الجهات الرقابية المختصة.

المعالجة المحاسبية لعملية الدمج

أولاً: المعالجة المحاسبية لانتقال الأصول والخصوم

تمت عملية الدمج عن طريق دخول مساهمي بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات مساهمين في البنك الأم بنفس قيمة السهم الاسمية والبالغة ١٠ جنيهات، وذلك بصرف النظر عن صافي حقوق الملكية التي يظهرها المركز المالي للبنك في تاريخ الاندماج انطلاقاً من الالتزام بالمحافظة على حقوق المساهمين.

وهذه المعالجة تتجاهل الاختلاف المتوقع بين المراكز المالية للبنوك المندمجة، فإذا كانت السياسة العامة لعملية الدمج تقوم على المحافظة على حقوق المساهمين، فإن نسبة التبادل بين الأسهم المصدرة والأسهم قبل الاندماج يجب أن تكون ١ : ١ كحد أدنى، بمعنى أن يكون:

١. عدد الأسهم المصدرة لمساهمي بنك ما تعادل عدد الأسهم الفعلية قبل الاندماج، وذلك إذا

كانت القيمة الدفترية للسهم من واقع ميزانية الدمج أقل من أو تساوي قيمته الاسمية.

٢. عدد الأسهم المصدرة لمساهمي بنك ما تزيد عن عدد الأسهم الفعلية قبل الاندماج، وذلك إذا

كانت القيمة الدفترية للسهم من واقع ميزانية الدمج أكبر من قيمته الاسمية.

وتؤكد البيانات التي يعرضها الجدول رقم (١) والتي تعكس صافي حقوق المساهمين في البنوك الثلاثة التي تم الحصول على التقارير الخاصة بها أهمية هذه الملاحظة (يتم الإشارة الى هذه البنوك بـ البنك الأول، البنك الثاني، والبنك الثالث).

جدول رقم (١)

صافي حقوق الملكية لثلاثة من بنوك التتمية المندمجة في البنك الأم بالقاهرة

المبالغ بالآلاف الجنيهات

البنك الأول	البنك الثاني	البنك الثالث	
٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	رأس مال الأسهم
١٦٤٣	٣١٣٩	٢٨٢	الاحتياطيات
١٠	٣٥٦	—	الأرباح المرحلة
(٢٠٥)	(١٣٩٥٧)	(١٥٥٢٥)	الخسائر المجمعة
٣٤٤٥	(٦٤٦٢)	(١١.٢٤٣)	صافي حقوق المساهمين
٢٠٠ ألف سهم	٤٠٠ ألف سهم	٤٠٠ ألف سهم	عدد الأسهم قبل الاندماج (رأس مال الأسهم ÷ ١٠ جنيه)
١٧.٢٤ جنيه	(١٦.١٥٥) جنيه	(٢٨.١٠٨) جنيه	القيمة الدفترية للسهم
١٠ جنيه	١٠ جنيه	١٠ جنيه	القيمة الاسمية للسهم

في ضوء البيانات السابقة ومع الأخذ في الاعتبار عدم المساس بحقوق المساهمين (كسياسة عامة لعملية الدمج) فإنه يتم إصدار ٤٠٠ ألف سهم لمساهمي البنك الثاني ونفس الوضع يكون بالنسبة لمساهمي البنك الثالث. أما بالنسبة لمساهمي البنك الأول فإن العدالة تقتضي أن تكون نسبة تبادل الأسهم ١.٧٢٤ : ١، وبالتالي يكون عدد الأسهم الواجب إصدارها لمساهمي هذا البنك ٣٤٤٨٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيهات للسهم.

ويلاحظ في هذه الحالة أن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة (٣٤٤٨ ألف جنيه) أكبر من القيمة الاسمية للأسهم قبل الاندماج (٢٠٠ ألف جنيه) بزيادة قدرها ١٤٤٨ ألف جنيه والتي تمثل ناتج تسوية حسابات الاحتياطيات والأرباح المرحلة والخسائر المجمعة (١٦٤٣ + ١٠ - ٢٠٥). وتتم هذه التسوية بإقفال الحسابات الثلاثة ضمن قيد إثبات انتقال أصول وخصوم البنك المعني الى البنك الوطني للتتمية بالقاهرة.

ثانيا: المعالجة المحاسبية للعجز المصاحب لعملية الاندماج

تشير المراكز المالية للبنوك الخمسة عشر في تاريخ الاندماج الى تحقيق معظمها لخسائر بلغت في مجملها ١٥٠ مليون جنيه. ولمواجهة هذه الخسائر حصل البنك الوطني للتنمية على قرض من البنك المركزي بنفس المبلغ وبدون فوائد على ان يتم استثمار مبلغ القرض في أذون خزائنة للحصول على عائد مضمون يستخدم في تغطية واستهلاك قيمة خسائر الاندماج. لذلك فإن المعالجة المحاسبية لخسائر الدمج تمت كما يلي:

١. فتح حساب "خسائر دمج البنوك الإقليمية" تم فيه تجميع كافة الخسائر التي تعكسها المراكز المالية للبنوك المندمجة في تاريخ الاندماج.
٢. تخفيض رصيد حساب خسائر دمج البنوك الإقليمية سنويا بمقدار العائد المحقق من استثمار مبلغ القرض في أذون الخزائنة.

وعلى الرغم من صحة وسلامة المعالجة المحاسبية لخسائر الدمج، إلا أن الملاحظ أنه لم يتم الإفصاح عن العمليات المتعلقة بعملية الدمج، فالتقارير المالية للبنك لم تتضمن أية إيضاحات تتعلق بنتائج عملية الدمج، وأن العمليات المتعلقة بقرض البنك المركزي وخسائر الدمج والتسويات الخاصة به لم يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل لا في صلب القوائم المالية أو ضمن الإفصاحات المتممة.

دمج بنك الاعتماد والتجارة (مصر) في بنك مصر

بدأ بنك الاعتماد والتجارة العمل في السوق المصرفي المصري كفرع لبنك الاعتماد والتجارة الدولي عام ١٩٧٩ برأس مال قدره ٢ مليون دولار أمريكي، ثم تم تحويله الى بنك مشترك عام ١٩٨١ برأس مال قدره ٢٠ مليون دولار أمريكي وبلغ حجم أعماله ٢ مليار جنيه مصري وحجم الودائع ١.٦ مليار جنيه. إلا أن البنك تعرض للتعثر للعديد من الأسباب أهمها (بنك مصر، مركز البحوث، ١٩٩٩):

١. مخالفته للأعراف المصرفية، حيث قام بتحويل كل ايداعاته من النقد الأجنبي الى بنك التجارة والاعتماد الدولي دون توزيعها بين البنوك وقنوات التوظيف المختلفة.
 ٢. قيام البنك المركزي البريطاني بتجميد نشاط بنك التجارة والاعتماد الدولي لاتهامه بالقيام بعمليات مشبوهة، وما ترتب على ذلك من تداعيات سلبية على فروع البنك والتي من بينها بنك التجارة والاعتماد - مصر.
 ٣. تدافع المودعين على البنك لسحب ودائعهم مما ساهم في بدء الأزمة المالية نظرا لعدم توافر السيولة اللازمة.
- وحلا لمشكلة بنك الاعتماد والتجارة (مصر) فقد تم دمجها في بنك مصر بموجب القرار الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٤ بالموافقة على الدمج والذي تم فعليا اعتبارا من ١٩٩٣/١/٢٤. وبذلك فإن عملية دمج بنك الاعتماد والتجارة (مصر) في بنك مصر تعد إحدى صور الدمج القسري التي لجأ إليها البنك المركزي المصري لحفظ الثقة في الجهاز المصرفي بصفة عامة وعدم السماح بإفلاس إحدى وحداته، وكذلك ضمان حقوق المودعين بالكامل.
- هذا ولم يتمكن الباحثان من الحصول على معلومات تتعلق بنتائج إعادة تقييم أصول وخصوم بنك الاعتماد والتجارة. على أنه قد تم إجراء عدة مقابلات مع المسؤولين بالإدارة المالية ببنك مصر ممن شاركوا في إتمام عملية الدمج وكذلك مع السادة/مراقبي حسابات بنك مصر أثناء فترة الدمج. كما تم الحصول على التقرير المالي لبنك مصر عن السنوات المالية منذ تاريخ الدمج (السنة المالية ١٩٩٣/٩٢) وحتى السنة المالية ١٩٩٩/٩٨.
- وبدراسة هذه التقارير وتتبع ما جاء بها من معلومات تتعلق بعملية الدمج، وفي ضوء المناقشات التي تمت مع المسؤولين ببنك مصر ومراقب الحسابات أتضح ما يلي:
١. أسفرت عملية إعادة تقييم أصول وخصوم بنك الاعتماد والتجارة (مصر) عن وجود عجز تمثل في زيادة الالتزامات القائمة في تاريخ الدمج عن إجمالي الأصول بمبلغ يعادل ٩٣٨.٦٩٦ مليون جنيه.

٢. تشجيعاً لبنك مصر على المضي قدماً نحو استكمال عملية الدمج تم منحه قرض تدعيمي من البنك المركزي المصري قيمته مليار جنيه بدون فوائد يسدد بعد ١٠ سنوات. ويتم استخدام القرض في مجالات الاستثمار المختلفة مع باقي موارد البنك على الشبوع.

وعليه فإن المشكلة المحاسبية الرئيسية تدور حول المعالجة المحاسبية لكل من العجز الناتج عن عملية الدمج والقرض التدعيمي الذي تم الحصول عليه من البنك المركزي. ونستعرض فيما يلي الجوانب الرئيسية للمعالجة المحاسبية.

١. ظهور قرض البنك المركزي في ميزانية البنك (بنك مصر) بالقيمة الحالية على أساس سعر خصم ١١% لمدة ١٠ سنوات. وطبقاً للتقرير المالي للبنك عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٣/٦/٣٠ يبلغ رصيد القرض (والذي يظهر ضمن حساب قروض طويلة الأجل) ٣٦٨.٩٥٤

٢. مليون جنيه. ويمثل هذا المبلغ القيمة الحالية للقرض في تاريخ الاندماج (٣٥٢.١٨٤ مليون جنيه) بالإضافة إلى عبء القرض عن الفترة من بداية عقد القرض في ١٩٩٣/١/٢٤ وحتى نهاية السنة المالية في ١٩٩٣/٦/٣٠، والبالغ (١٦.٧٧٠ مليون جنيه)

٣. في نهاية كل سنة مالية يتم حساب القيمة الحالية للقرض، والتي تتمثل في رصيد حساب القرض في بداية الفترة (القيمة الحالية للقرض في بداية الفترة) مضافاً إليه عبء سنوي يتم حسابه بضرب القيمة الحالية للقرض في بداية الفترة (أي رصيد حساب القرض) في سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية (أي ١١%) مع الأخذ في الاعتبار الفترة الزمنية المستفيدة من القرض. على سبيل المثال، تم حساب عبء القرض الخاص بالسنة المالية المنتهية في ١٩٩٣/٦/٣٠ (السنة المالية التي تمت فيها عملية الدمج) كما يلي:

القيمة الحالية للقرض في تاريخ الدمج (١٩٩٣/١/٢٤) ٣٥٢.١٨٤ مليون جنيه

١١ %

× سعر الخصم

١٥٨ يوم

× المدة من ١٩٩٣/١/٢٤ وحتى ١٩٩٣/٦/٣٠

مقدار عبء القرض

١٦.٧٧٠ مليون جنيه

هذا ويتم إثبات هذا العبء بجعل حساب القرض دائنا وحساب عبء القرض مدينا، والذي يقلل بدوره في حساب الدخل (حساب الأرباح والخسائر).

٤. تخصيص حساب للعجز "ح/عز دمج بنك الاعتماد والتجارة" وتخفيضه في تاريخ الدمج بالفرق بين القيمة الاسمية لقرض البنك المركزي وقيمه الحالية في ذلك التاريخ. وعليه يكون مقدار العجز الذي تم استفاذه في تاريخ الدمج:

القيمة الاسمية للقرض	١٠٠٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه
(-) القيمة الحالية للقرض	٣٥٢.١٨٤ مليون جنيه
المستفد من العجز	٦٤٧.٨١٦ مليون جنيه

٥. نتيجة للمعالجة السابقة يصبح رصيد حساب عجز الاندماج ٢٩٠.٨٨٠ مليون جنيه (٩٣٨.٦٩٦ إجمالي العجز - ٦٤٧.٨١٦ المستفد من العجز). وتشير التقارير المالية لبنك مصر الى استهلاك هذا المبلغ بقسط ثابت على ١٠ سنوات هي مدة القرض، حيث يتم تحميل إيرادات كل سنة مالية بمبلغ ٢٩.٠٨٨ مليون جنيه.

٦. أخذاً في الاعتبار المعالجة المحاسبية الواردة في البندين ٢ ، ٤ فإن كل فترة مالية يتم تحميلها بنوعين من الأعباء المتعلقة بالعجز والتسويات الخاصة به:

أ. قسط استهلاك رصيد ح/عز وقدره ٢٩.٠٨٨ مليون جنيه سنويا.

ب. عبء القرض والمتمثل في الفرق بين القيمة الحالية للقرض في بداية ونهاية الفترة المالية، وهو مبلغ متغير بقيمة متزايدة سنة بعد أخرى.

ويلخص الجدول رقم (٢) تطور قيمة القرض والأعباء المحملة على إيرادات الفترات المالية منذ تاريخ الاندماج وحتى نهاية مدة القرض.

جدول رقم (٢) تطور قيمة القرض والأعباء المحملة على الفترات المالية

بيانات أولية:

– القيمة الاسمية للقرض ١٠٠٠ – العجز المستنفذ في تاريخ الاندماج ٦٤٧.٨١٦ مليون جنيه
 مليون جنيه – رصيد حد/العجز (العجز غير المستنفذ) ٢٩٠.٨٨٠ مليون جنيه
 – إجمالي قيمة العجز ٩٣٨.٦٩٦ مليون جنيه

السنة	القيمة الحالية للقرض (١)	عبداء القرض (٢)	قسط استهلاك رصيد العجز (٣)	المحمل على الإيرادات (٣ + ٢)
صفر	٣٥٢.١٨٤	—	—	—
١٩٩٣/١/٢٤ (تاريخ الاندماج)				
١	٣٦٨.٩٥٤	١٦.٧٧٠	١٢.٥٩١	٢٩.٣٦١
٢	٤٠٩.٥٣٩	٤٠.٥٨٥	٢٩.٠٨٨	٦٩.٦٧٣
٣	٤٥٤.٥٨٨	٤٥.٠٤٩	٢٩.٠٨٨	٧٤.١٣٧
٤	٥٠٤.٥٩٣	٥٠.٠٠٥	٢٩.٠٨٨	٧٩.٠٩٣
٥	٥٦٠.٠٩٨	٥٥.٥٠٥	٢٩.٠٨٨	٨٤.٥٩٣
٦	٦٢١.٧٠٩	٦١.٦١١	٢٩.٠٨٨	٩٠.٦٩٩
٧	٦٩٠.٠٩٧	٦٨.٣٨٨	٢٩.٠٨٨	٩٧.٤٧٦
٨	٧٦٦.٠٠٨	٧٥.٩١١	٢٩.٠٨٨	١٠٤.٩٩٩
٩	٨٥٠.٢٦٩	٨٤.٢٦١	٢٩.٠٨٨	١١٤.٣٤٩
١٠	٩٤٤.٧٩٩	٩٤.٥٣٠	٢٩.٠٨٨	١٢٣.٦١٨
٢٠٠٣/١/٢٤ (تاريخ استحقاق القرض)	١٠٠٠.٠٠٠	٥٥.٢٠١	١٦.٤٩٧	٧١.٦٩٨
الإجمالي		٦٤٧.٨١٦	٢٩٠.٨٨٠	٩٣٨.٦٩٦

ملاحظات:

– البيانات عن الفترة من تاريخ الدمج وحتى السنة ٧ (١٩٩٩/٦/٣٠) مصدرها التقارير المالية لبنك مصر عن هذه الفترة، أما باقي البيانات والمتعلقة بالفترة من السنة ٨ (٢٠٠٠/٦/٣٠) وحتى تاريخ استحقاق القرض فقد قام الباحثان بحسابها أخذاً في الاعتبار القواعد المعمول بها والمطبقة عن الفترة المنتهية من مدة القرض.
 – إجمالي العمود رقم (٢) والخاص بعبداء القرض يعادل مقدار العجز المستنفذ في تاريخ الحصول على القرض، كما أن إجمالي العمود الأخير والخاص بالعبداء المحمل على الإيرادات يعادل إجمالي قيمة العجز.

ويرى الباحثان أن الطريقة التي تم بها معالجة العجز المرتبط بعملية الاندماج ومعالجة قرض البنك المركزي تعد ملائمة، وتتجنب الآثار غير المرغوب فيها فيما لو تمت المعالجة بطريقة أخرى. من بين الطرق التي يمكن أن تطرح في هذا الصدد:

١. استهلاك العجز دفعة واحدة، وذلك بتحميله على إيرادات السنة المالية التي تمت فيها عملية الاندماج . وهي معالجة من شأنها تشويه نتائج عمليات البنك في هذه السنة. أخذاً في الاعتبار نتيجة نشاط البنك عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٣/٦/٣٠ وبالغلة صافي ربح قبل الضرائب والمخصصات قدره ٢٨٩.٧٢٧ مليون جنيه فإن من شأن هذه المعالجة تحويل صافي الربح الى صافي خسارة قدره ٦٤٨.٩٦٩ مليون جنيه.

ليس هذا فحسب بل أيضاً ما يترتب على هذه المعالجة من ضرورة إظهار القرض بقيمته الاسمية، مما يترتب عليه إظهار بند القروض طويلة الأجل برقم كبير ولا يخفي ما لذلك من تأثير سلبي على مقاييس التحليل المالي المشتقة من المعلومات التي تحتويها القوائم المالية للبنك.

٢. الطريقة الثانية المحتملة للمعالجة المحاسبية للعجز هي استهلاكه على مدى زمني معين، حيث يتم تخفيض قيمة العجز في نهاية كل فترة مالية بقيمة قد تكون ثابتة وبموجب يتم استهلاك العجز خلال فترة تعادل مدة القرض (أي ١٠ سنوات)، أو تخفيضه في نهاية كل فترة مالية بقيمة تعادل العائد المتوقع تحقيقه من الاستثمارات المحتملة لمبلغ القرض في أدوات مالية ذات عائد مضمون مثل أذون الخزانة (وذلك علي غرار الطريقة التي تم تطبيقها بواسطة البنك الوطني للتنمية والسابق الإشارة إليها). في هذه الحالة يتم استهلاك العجز على مدى زمني يمكن أن يقل أو يزيد عن مدة القرض.

وهذه الطريقة وأن كانت تماثل الطريقة المستخدمة (الى حد كبير) من زاوية أثر المعالجة المحاسبية للعجز على المعلومات التي تظهرها قائمة الدخل، إلا أن الطريقة المستخدمة تفضلها من حيث الأثر على المعلومات التي تظهرها قائمة المركز المالي حيث تقدم الطريقة المستخدمة صورة أفضل لعناصر المركز المالي خاصة لبند القروض طويلة الأجل.

وعلى الرغم من تأييدنا للطريقة المستخدمة في معالجة كل من العجز وقرض البنك المركزي، إلا أن الملاحظ أن معالجة رصيد العجز البالغ ٢٩٠.٨٨٠ مليون جنيه باستهلاكه بقسط ثابت على أساس زمني خلال مدة القرض لا يستند الى أساس منطقي باستثناء اعتبارات التيسير وسهولة التطبيق.

ويرى الباحثان أنه كان من الأفضل الربط بين العبء المحمل على الإيرادات والمرتبب بالعجز والعائد المتوقع تحقيقه من الاستثمارات الممكنة لمبلغ القرض. ويتحقق ذلك بتحديد مقدار استهلاك رصيد حساب العجز باعتباره يتمثل في الفرق بين العائد المتوقع تحقيقه من الاستثمارات الممكنة لمبلغ القرض، وبين عبء القرض والمتمثل في الزيادة السنوية في القيمة الحالية للقرض. وحيث أن بنك مصر له الحق في استثمار مبلغ القرض مع باقي موارد البنك على الشروع فإن العائد المتوقع تحقيقه من استثمارات مبلغ القرض يمكن تحديده في ضوء متوسط معدلات سعر العائد على الأصول بالعملة المحلية، أو بناء على متوسط معدلات سعر العائد على أدون الخزانة والسندات الحكومية.

ونميل الى استخدام متوسط معدلات سعر العائد على الأصول استنادا الى حرية البنك في توجيه القرض الى مجالات الاستثمار المختلفة من قروض وسلفيات، أدون خزانة وسندات حكومية، واستثمارات مالية وغيرها.

ويوضح الجدول رقم (٣) بيان بكيفية تحديد قيمة استهلاك رصيد ح/ العجز وذلك باستخدام بيانات سنتين ماليتين يتضمن التقرير المالي الخاص بهما معلومات عن متوسط معدلات العائد على الأصول (السنة المالية المنتهية في ١٩٩٧/٦/٣٠، والسنة المالية المنتهية في ١٩٩٨/٦/٣٠).

جدول رقم (٣)

بيان بكيفية حساب قسط استهلاك رصيد حساب العجز

متوسط معدل العائد على الأصول (١)	العائد على استثمارات القرض * (٢)	عبء القرض (٣)	قسط استهلاك رصيد العجز (٢ - ٣)
١٢.٦٦٠ %	١٢٦.٦٠٠	٥٥.٥٠٥	٧١.٠٩٥
١١.٠٠١ %	١١٠.٠١٠	٦١.٦١١	٤٨.٣٩٩

* تم حساب قيمة العائد المتوقع بافتراض استثمار قيمة القرض بالكامل خلال العام.

ملخص البحث وأهم النتائج والتوصيات

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحولات جذرية أهمها الاتجاه نحو انفتاح الأسواق وتحرير التجارة في السلع والخدمات، والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وصاحب ذلك عمليات الاندماج بين منشآت الأعمال كان أبرزها الاندماج بين البنوك. وقد تناول البحث الحالي طبيعة الاندماج المصرفي وبعض المشاكل المحاسبية المصاحبة لها مع الإشارة بشكل خاص للتجربة المصرية في هذا الصدد. وقد تضمن البحث قسمان: تناول القسم الأول الاندماج المصرفي من حيث مفهومه وأشكاله وأهم دوافعه، مع عرض لبعض نماذحه التطبيقية في السوق العالمي. وتناول القسم الثاني التجربة المصرية، حيث قدم عرض مختصر لتطور الاندماج المصرفي في مصر، ومناقشة حالتين من حالات الاندماج بين البنوك التجارية وما صاحبهما من مشاكل محاسبية تتعلق بمعالجة العجز والقروض التدعيمية المقدمة من البنك المركزي للبنوك الدامجة

وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج تتعلق بالتجربة المصرية أهمها:

١. ندرة حالات الاندماج التي شهدها القطاع المصرفي المصري في السنوات الأخيرة والتي تم معظمها تنفيذًا لتوجيهات السلطات النقدية بالدولة إما بسبب الرغبة في حفظ الثقة في الجهاز المصرفي وعدم السماح بإفلاس أحد وحداته (حالة بنك الاعتماد والتجارة) أو الاستفادة من وفورات الحجم وحماية حقوق المودعين (حالة بنوك التنمية).
٢. تشير تقارير اللجان الخاصة بتقييم عناصر المركز المالي لبنوك التنمية المندمجة إلى إتمام عملية الدمج طبقًا للقيم الدفترية لعناصر المركز المالي في تاريخ الاندماج مع إجراء التعديل اللازم لتصحيح ما يكون قد وقع من أخطاء محاسبية تظهرها عمليات الفحص والمراجعة التي تولتها الجهات الرقابية المختصة.
٣. تشير نتائج عملية الدمج إلى إظهار المراكز المالية للبنوك المندمجة لعجز بلغ ١٢٥ مليون جنيه بالنسبة لبنوك التنمية و ٩٣٨.٦٩٦ مليون جنيه بالنسبة لبنك الاعتماد والتجارة (مصر). ولمواجهة هذه العجز حصلت البنوك الدامجة على قروض تدعيمية من البنك المركزي بلغت ١٥٠ مليون جنيه للبنك الوطني للتنمية، مليار جنيه لبنك مصر بدون فوائد تسدد بعد خمس سنوات بالنسبة لقرض البنك الوطني وعشر سنوات بالنسبة لقرض بنك مصر.

٤. على الرغم من تماثل الوضع في حالتي الاندماج إلا أن المعالجة المحاسبية لكل من العجز والقرض تمت بطريقة مختلفة:

- في حالة البنك الوطني تم إظهار القرض بقيمته الاسمية بميزانية البنك ضمن حساب بنوك دائنة، مع فتح حساب لخسائر الدمج يتم تخفيض رصيده سنويا بمقدار العائد المحقق من استثمار القرض في أدون الخزانة.
- أما في حالة دمج بنك الاعتماد والتجارة في بنك مصر فقد تمت المعالجة بإظهار القرض بميزانية بنك مصر بالقيمة الحالية، مع تخفيض قيمة العجز بمقدار الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقرض (٦٤٧.٨١٦ مليون جنيه)، واستهلاك المتبقي من العجز (٢٩٠.٨٨٠ مليون جنيه) على ١٠ سنوات بقسط ثابت قدره ٢٩.٠٨٨ مليون جنيه سنويا.

٦. أن طريقة المعالجة المطبقة في حالة بنك الاعتماد والتجارة وأن كانت تماثل الطريقة المطبقة في حالة بنوك التنمية من حيث الأثر على المعلومات التي تظهرها قائمة الدخل، إلا أنها تفضلها من حيث الأثر على المعلومات التي تظهرها قائمة المركز المالي حيث تقدم هذه الطريقة صورة أفضل لعناصر الالتزامات طويلة الأجل.

٧. أنه على الرغم من تفضيل الباحثان للطريقة المطبقة بواسطة بنك مصر في معالجة العجز، إلا أن الملاحظ أن معالجة رصيد العجز البالغ ٢٩٠.٨٨٠ مليون جنيه باستهلاكه بقسط ثابت على أساس زمني لا يستند الى أساس منطقي باستثناء اعتبارات التيسير وسهولة التطبيق، وأنه كان من الأفضل الربط بين العبء المحمل على الإيرادات والمرتبط بالعجز والعائد المتوقع تحقيقه من الاستثمارات الممكنة لمبلغ القرض. ويتحقق ذلك بتحديد مقدار استهلاك رصيد حساب العجز باعتباره يتمثل في الفرق بين العائد المتوقع تحقيقه من الاستثمارات الممكنة لمبلغ القرض وبين عبء القرض والمتمثل في الزيادة السنوية في القيمة الحالية للقرض.

استنادا الى هذه النتائج يوصي الباحثان بما يلي:

١. في حالة حدوث عمليات اندماج مستقبلية مصحوبة بعجز وحصول البنك الدامج على قرض تدعيمي من البنك المركزي، يوصى الباحثان بمعالجة العجز والقرض وفقا لطريقة

التي تم تطبيقها في حالة دمج بنك الاعتماد والتجارة في بنك مصر، مع ضرورة الربط بين العبيء المحمل على الايراد والعائد المتوقع تحقيقه من القرض.

٢. مع توقع حدوث عمليات اندماج في القطاع المصرفي المصري، فإن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الدراسات وعقد حلقات نقاشية وورش عمل بين المهتمين بالعمل المصرفي (البنك المركزي، إدارة البنوك، مكاتب المحاسبة والمراجعة، الهيئات والمنظمات المهنية، أساتذة الجامعات وغيرهم) لمناقشة الجوانب المحاسبية المرتبطة بعمليات الاندماج بين البنوك بما يساهم في تحديد إطار محاسبي يتم تطبيقه في المجال.

بالمراجع

مراجع باللغة العربية

د. ابراهيم شحاته (٢٠٠٠)، إندماج وتملك البنوك: التطورات العالمية والنتائج، مؤتمر القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (١٩٩٩)، إدارة البحوث، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي.

البنك الاهلي المصري (٢٠٠٠)، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني – المجلد الثالث والخمسون. بنك مصر-مركز البحوث(١٩٩٩)، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي والاقتصاد القومي، أوراق بنك مصر البحثية، العدد (٥).

حافظ كامل الغندور (٢٠٠٠)، عمليات الدمج والتملك من منظور مصري، مؤتمر القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

عبد المطلب عبد الحميد (١٩٩٩)، صنع قرار الاندماج المصرفي وفعاليتيه، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، إدارة البحوث.

محمود محمد المصري، (٢٠١٣)، تقييم عمليات الاندماج والاستحواذ من قبل البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي المصري، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

نبيل حشاد، (٢٠٠٣)، دمج واستحواذ البنوك في مصر: الفرص والمحاذير، ورقة عمل معدة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية.

وليد عيدي عبد النبي، (٢٠١٥)، الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي، البنك المركزي العراقي، قسم الدراسات والبحوث المصرفية

مراجع باللغة الاجنبية

- Abbas, Q. et al., (2013), Financial Performance of Banks in Pakistan after Merger and Acquisition, 1st Abasyn International conference on the Technology and Business Management (AICTM)
- Akharein, J. A. et al, "Effects of Megamergers on Efficiency and Prices: Evidence from a Bank Profit Function (Finance and Economics series, Division & Research, Statistics and Monetary Affairs, Federal Reserve Board, Washington, DC., 1997)
- Ashfaq, K et al, (2014), Investigating the Impact of Merger & Acquisition on Post Merger Financial Performance (Relative And Absolute) of Companies (Evidence from Non-Financial Sector of Pakistan), International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences; November 2014, Vol. 4, No. 11., pp. 258-279.
- Badreldin, A M and Kalhoefer, C (2009), The Effect of Mergers and Acquisitions on Bank Performance in Egypt, Working paper Series, German University in Cairo. www.Researchgate.net/publication/46437835.
- Bain & Company (2013), M & A Consulting Report- Bain Middle East , Press Release
- Beccalli, E. and Frantz, P. (2008), "Do M&As in the EU Banking Industry Lead to an Increase in Performance? Università degli Studi di Macerata, Quaderno di Dipartimento n. 50.

- Berger, A. N. et al, "The Consolidation of the Financial Services Industry: Causes, Consequences, and Implications for the Future," Journal of Banking & Finance, Vol. 23, No. 2-4, pp. 135-194
- Correa, R. (2009), Cross-Border Bank Acquisitions: Is there a Performance Effect?, Board of Governors of the Federal Reserve System, International Finance discussion Papers no. 922
- DeLong, G and DeYoung, R. (2007), Learning by Observing: Information Spillovers in the Execution and Valuation of Commercial Bank M&As, Journal of Finance 62, 181-216.
- Farrag, N. and Lang, G. (2015), Is Bigger Better for Egyptian Banks? An Efficiency Analysis of the Egyptian banks during a Period of Reform 2000-2006., Review of Middle East Economics and Finance, 2015.
- Huain, M C (2012), Post M & A Accounting Performance of Romanian Banks, Journal of Eastern Europe Research in Business and Economics, Vol. 2012
- Knapp, M. et al (2005), The Impact of Mean Reservation of Bank Profitability on Post-Merger Performance in the Banking Industry, Journal of Banking and Finance, 30, 3503-3517.
- Milbourn, T. T. et al, "Megamergers and Expanded Scope: Theories of Bank Size and Activity Diversity," Journal of Banking & Finance, Vol. 23 1999, pp. 195-214.
- Rhoades, S. A., "The Efficiency of Bank Mergers: An Overview of Case Studies of Nine Mergers," Journal of Banking Finance, 1998, pp. 273-291.
- Rose, P. S., Commercial Bank Management, McGraw-Hill, New York, 1999, pp. 676-680.
- Vander Vennet, R. (2002), Cross-border Mergers in European banking and bank Efficiency, Ghent University Working Paper.